

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكرين المبادلين الموقعين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان للمساهمة الإضافية لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية من خلال منحة يابانية

(رئيس الجمهورية)

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

روفق على المذكرين المبادلين ، الموقعين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان للمساهمة الإضافية لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية من خلال منحة يابانية تصل قيمتها إلى ٢٨٤٣٠٠٠٠٠٠ بن (بليونين وثمانمائة وثلاثة وأربعين مليون بن) ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رجب سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٢٨ أغسطس سنة ٢٠٠٤ م)

حسني مباروك

القاهرة في ١٠ يونيو ٢٠٠٤

صاحب السعادة

السيد / كازويوش لوراين

سفير فوق العادة وعفواً عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أشرف بالإحاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المزروحة اليوم ،

والتي تتصل على ما يلى :

أشرف بأن أشير إلى المذكرات المتداولة المؤرخة ٧ ديسمبر ٢٠٠٣ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية (والمشار إليه فيما يلي بـ « المشروع ») .

كما أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلي الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة الإضافية في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان حكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها إلى بليونين وثمانمائة وثلاثة وأربعين مليون ين (٢,٨٤٣,٠٠,٠٠) (المشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

(١) المرحلة ١

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ٢٠٠٥ :
مائتان وأربعة ملايين ين (٢٠٤,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

(٢) المرحلة ٢

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ :
بليون وستمائة وستة وخمسون مليون ين (٦٥٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

(٣) المرحلة ٣

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٦ و ٣١ مارس ٢٠٠٧ :
تسعمائة وثلاثة وثمانون مليون ين (٩٨٣,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) :

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء محطة معالجة المياه (المشار إليها

فيما بعد بـ « المرافق ») :

- (ب) سيارة لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشرائها ؛ و
- (ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي ؛
- (د) خدمات لازمة للاسترشاد في إدارة المرافق .
- (٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المتنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) و (د) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من رعاياها دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .
- ٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالین الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .
- ٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداة مدفوعات بالین الياباني لشغطية المستحقات المرتبطة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ « العقود التي تم إقرارها ») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ « البنك ») .
- (٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ودينونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

- (أ) توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق وإخلاء الموقع :
- (ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع :
- (ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي القسري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة ،
- (د) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .
- (ه) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم المرافق التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعول بها في جمهورية مصر العربية .
- (و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشآة والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و
- (ز) تحمل كافة المصروفات الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .
- (٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية ال اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي » .

كما أشرف بأن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تعتبران اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية ال اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .

وأنني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فائزه أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ١٠ يونيو ٢٠٠٤

صلحبة السعادة

السيدة/ فايزه أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

« أتشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٧ ديسمبر ٢٠٠٣ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية (والمشار إليه فيما بعد بـ « المشروع ») .

كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلي الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بعرض المساعدة الإضافية في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها إلى بليونين وثمانمائة وثلاثة وأربعين مليون ين (٢,٨٤٣,٠٠,٠٠٠ ين) (والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلاً الحكومتين .

(١) المرحلة ١

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ٢٠٠٥ :
مائتان وأربعة ملايين ين (٢٠٤,٠٠,٠٠ ين)

(٢) المرحلة ٢

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ :
بليون وستمائة وستة وخمسون مليون ين (١,٦٥٦,٠٠,٠٠ ين) .

(٣) المرحلة ٣

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٦ و ٣١ مارس ٢٠٠٧ :
تسعمائة وثلاثة وثمانون مليون ين (٩٨٣,٠٠,٠٠ ين) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يدیرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء محطة معالجة المياه (المشار إليها

فيما بعد بـ « المافق ») :

(ب) سيارة لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشرائها ؛ و

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه إلى

موانئ؛ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي؛

(د) خدمات لازمة للاسترشاد في إدارة المرافق .

(٢) مع عدم الالحاد بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه، وعندما ترى

الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع

المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول

آخر غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة في

(أ) و (ب) و (ج) و (د) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من دعائيا دول

أخرى، غير البيان أو حمودة مصر العربية.

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالبن الباباني،

مع ، عاشر باب شراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقسم حكمة

بيان ياقار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكمة البيان: المنحة بأداء مدفوعات بالبن البيانات . لتفعيله

المستحقات المتراكمة على حكمها حصريّة مص العرش أو السلطة التي تحدّدتها مفتقض

العقد التي تم اتفاقها طبقاً لما نص عليه في الفقهاء (والمشايخ) فيما يلي:

ـ « العقد التي تم اقراها ») في حساب يتم فتحه باسم حكمة حمدية مصر العبة

في أحد البنوك اليابانية الذي تحدده حكم مصرف العرش أو السلطة التي تحددها

(مشاد الله فيما يعد بـ «الملك»).

(٢) تتم المدفوعات المشابهة في الفقة الفعنة (١) أعلاه عندما يتقدم البنك

طلبات السيداد الى حكمة الشابان عقلاً تفضي بالدفع صادر من حكمة خصمها

مكتبة كلية التربية البدنية

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالدين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدانة و مدینونیة الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة لـ :

- (أ) توفير الأراضي الازمة لإنشاء المرافق وإخلاء الموقع :
- (ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع :
- (ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة .
- (د) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتصدير المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .
- (هـ) منع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم المرافق التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقاءهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتصدير المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية .
- (و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشآة والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ،
- (ز) تحصل كافة المصروفات الازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .
- (ـ) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشكر ياً أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان لإخبار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس المعجمة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى » .
وإني لأنهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظم تقديري .

كازويوشي أورامي

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان
لدى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

(رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٤)

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٨ ،
بشأن الموافقة على المذكوريين المتبادلتين الموقعتين في القاهرة ٢٠٠٤/٦/١٠ بين
حكومة جمهورية مصر العربية واليابان للمساهمة الإضافية لتنفيذ مشروع تحسين نظام
إمداد مياه الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية من خلال منحة يابانية :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٨ :

قرر :

(مسادة وحيدة)

نشر في الجريدة الرسمية المذكورة المتبادلتان الموقعتان في القاهرة ٢٠٠٤/٦/١٠
بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان للمساهمة الإضافية لتنفيذ مشروع تحسين
نظام إمداد مياه الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية من خلال منحة يابانية .

ويعمل بها اعتبارا من ٢٠٠٤/٩/٥

صدر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٦

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط